

الفصل التشريعي الخامس عشر
دور الانعقاد العادي الأول

التقرير (77)

يادى الى لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد
ويدرج فى جدول أعمال اللجنة القادمة

علي محمد
٢٠١٧/٠٧/٠٧

المحترم

لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

الرقم :

التاريخ : ٢ شعبان 1438هـ

الموافق : ١٦ مايو 2017م

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،

يسرني أن أقدم لكم التقرير السابع والسبعين للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن :

- 1 - الاقتراح بقانون في شأن إنشاء جامعة حكومية في محافظة " مبارك الكبير أو الأحمدى " .
- 2 - الاقتراح بقانون في شأن إنشاء جامعة حكومية بمحافظة " الجهراء " .

برجاء عرضه على المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده في ضوء ما تقضى به

المادة (98) من اللائحة الداخلية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس اللجنة

محمد حسين الدلال

الفصل التشريعي الخامس عشر
دور الانعقاد العادي الأول

لجنة الشؤون التشريعية والقانونية
التقرير رقم (77)

التقرير (السابع والسبعون) للجنة الشؤون التشريعية والقانونية

عن :

- 1 - الاقتراح بقانون في شأن إنشاء جامعة حكومية في محافظة "مبارك الكبير أو الأحمدى" .
- 2 - الاقتراح بقانون في شأن إنشاء جامعة حكومية بمحافظة "الجهراء" .

إعداد : أ. / روان محمد الشهابي

مراجعة : أ. / بشاير حمد العازمي



دولة الكويت

State of Kuwait

-1-

الفصل التشريعي الخامس عشر
دور الانعقاد العادي الأول

التاريخ : ٢٠ شعبان 1438 هـ
الموافق : ١٦ مايو 2017 م

التقرير السابع والسبعون
للجنة الشؤون التشريعية والقانونية

عـــــــن

1- الاقتراح بقانون في شأن إنشاء جامعة حكومية في محافظة "مبارك الكبير أو الأحمدية"

المقدم من السيد العضو / د. محمد هادي الحويلة

2- الاقتراح بقانون في شأن إنشاء جامعة حكومية بمحافظة "الجهراء"

المقدم من السيد العضو / عسكر عويد العنزي

الإحالة :

أحال السيد رئيس مجلس الأمة إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية الاقتراحين بقانونين المشار إليهما الأول بتاريخ 2017/1/26 ، والثاني بتاريخ 2017/4/20 لدراستهما ولتقديم تقرير بشأنهما إلى المجلس الموقر .

اجتماع اللجنة :

عقدت اللجنة لهذا الغرض اجتماعاً بتاريخ 2017/5/14 .

موضوع الاقتراحين بقانونين :

1 - الاقتراح بقانون الأول :

يقضي الاقتراح بقانون في مادته الأولى إلى تخصيص موقع جغرافي في إحدى محافظتي " مبارك الكبير أو الأحمدية " لإنشاء حرمين جامعيين منفصلين أحدهما للذكور والآخر للإناث بمساحة وقدرة استيعابية كافية ، ويقرر الاقتراح بقانون في مادته الثانية ضم الحرم الجامعي لمختلف الكليات والمراكز الجامعية والمرافق اللازمة لاستيعاب التخصصات المطلوبة ، وينص في المادة الثالثة منه على قيام البلدية والوزارات والجهات المعنية بتهيئة البنية التحتية اللازمة لهذه الجامعة وتوفير كل الإمكانيات والموارد المالية اللازمة في مدة لاتجاوز السنتين .

ونصت المادة الرابعة على أن تسري أحكام القانون رقم (29) لسنة 1966 في شأن تنظيم التعليم العالي ، واللوائح والقرارات المعمول بها في جامعة الكويت على الجامعة المزمع إنشاؤها بالاقتراح بقانون .

في حين جاءت المادة الخامسة بتقرير ميزانية مستقلة لتلك الجامعة وتدرج الاعتمادات المالية اللازمة لإقامتها في الميزانيات العامة المتعاقبة للدولة اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون .

وأخيراً ألغت المادة السادسة كل حكم يتعارض مع هذا القانون ، وأنت المادة السابعة مادة تنفيذية لأحكامه .

2 - الاقتراح بقانون الثاني :

جاء الاقتراح بقانون الثاني مطابقاً للاقتراح بقانون الأول في جميع أحكامه ما عدا تلك المتعلقة بالموقع الجغرافي للجامعة الجديدة ، إذ نص على إنشائها في محافظة الجهراء .

الهدف :

يهدف الاقتراحان بقانونين - وحسب ما ورد في مذكرتيهما الإيضاحية - إلى سد النقص الموجود حالياً في الأبنية والمنشآت الجامعية، نظراً للزيادة المطردة في أعداد السكان والزيادة المتوقعة في السنوات القادمة ، وتماشياً مع ما جاءت به خطة الحكومة من إنشاء جامعات حكومية جديدة لمجابهة أعداد الراغبين في الالتحاق بالتعليم العالي الحكومي .

عرض عمل اللجنة :

بعد البحث والدراسة تبين للجنة أن الاقتراحين بقانونين لا يخالفان أحكام الدستور، ورأت أن إنشاء جامعات حكومية أصبح ضرورة يتطلبها التوسع العمراني والزيادة في السكان، وانتهت إلى الملاحظات الآتية :

1- الاقتراح بقانون الأول يجدر أن يكون عنوانه وأحكامه وتحديد المادة الأولى منه محددة فيما إذا كانت المحافظة المزعم إنشاء جامعة فيها هي محافظة مبارك الكبير أم الأحمدى ، إذ ينبغي أن يكون التكليف القانوني واضحاً ومحدداً ومنضبطاً .

2- تقرير المادة الخامسة من الاقتراحين بقانونين لميزانية مستقلة للجامعة المزمع إنشاؤها يعد استثناءً على حكم المادة الرابعة من هذين الاقتراحين بقانونين والتي تقضي بسريان أحكام القانون رقم (29) لسنة 1966 في شأن تنظيم التعليم العالي على هذه الجامعة ، إذ تنص المادة رقم (5) منه على أن : " يكون للتعليم العالي - جامعة الكويت - ميزانية عامة ملحقة " .

3 - لما كانت الجامعة المزمع إنشاؤها ذات طبيعة أكاديمية ولا تمارس نشاطاً اقتصادياً ، بحيث أن إيراداتها الذاتية لا يمكن لها أن تغطي مصروفاتها ، ولما كانت هذه الجامعة ذات نظام قانوني مماثل لجامعة الكويت، فإنه يجدر تقرير ميزانية ملحقة لها أسوةً بجامعة الكويت ، وذلك وفق ما هو مستقر في قواعد القانون المالي .

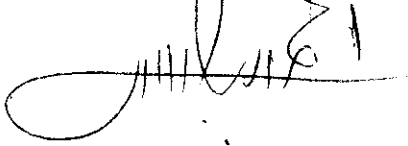
رأي اللجنة (التصويت) :

بعد المناقشة وتبادل الآراء انتهت اللجنة إلى الموافقة بإجماع آراء الأعضاء الحاضرين على الاقتراحين بقانونين مع الملاحظات .

برجاء عرضه على المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده في ضوء ما تقضي به المادة (98) من اللائحة الداخلية .

مقرر اللجنة

الحميدي بدر السبيعي



*** المرفقات :**

- مرفق رقم (1) : نسخة من الاقتراحين بقانونين .

مرفق رقم (1)
نسخة من الاقتراحين بقانونين



State of Kuwait

١٤٤٠ / ٤ - ١٤٨

دولة الكويت

٢٦ يناير ٢٠١٧

المحترم

السيد رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،،،

أتقدم بالاقتراح بقانون المرفق في شأن إنشاء جامعة حكومية في محافظة " مبارك الكبير أو الأحمدية" مشفوعا بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر .

مع خالص التحية ،،،

مقدم الاقتراح

د. محمد هادي الحويلة

د. محمد هادي الحويلة
عضو مجلس الأمة

يحال إلى لجنة الشؤون التشريعية والدعوات
ديوان على الأعضاء

الحويدي
٢٠١٧/١/٢٦

اقتراح بقانون
في شأن إنشاء جامعة حكومية
في محافظة مبارك الكبير أو الأحمدية

- بعد الإطلاع على الدستور
 - وعلى القانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٦٦ في شأن تنظيم التعليم العالي والقوانين المعدلة له.
 - وعلى القانون رقم (٦٣) لسنة ١٩٨٢ في شأن إنشاء الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب والقوانين المعدلة له ،
 - وعلى القانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٩٦ بشأن تنظيم التعليم العالي في جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب والتعليم في المدارس الخاصة.
 - وعلى القانون رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٤ بشأن إنشاء وتنظيم المدينة الجامعية الجديدة.
 - وعلى القانون رقم (٣٣) لسنة ٢٠١٦ بشأن بلدية الكويت.
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقناه عليه وأصدرناه:

(مادة أولى)

يخصص موقع جغرافي في محافظة (مبارك الكبير أو الأحمدية) لإقامة منشآت جامعة جديدة تتكون من حرمين جامعيين منفصلين أحدهما للذكور والآخر للإناث وذلك بمساحة وقدرة استيعابية كافيتين لتحقيق هذا الغرض.

(مادة ثانية)

يضم كل حرم جامعي مختلف الكليات والمراكز الجامعية والمرافق اللازمة لاستيعاب التخصصات المطلوبة .

(مادة ثالثة)

تقوم بلدية الكويت والوزارات والجهات المعنية بتنفيذ البنية التحتية للجامعة الجديدة وتوفير كل الإمكانيات والموارد المالية اللازمة لها في مدة أقصاها سنتان.

(مادة رابعة)

تسري أحكام القانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٦٦ المشار إليه وكذلك اللوائح والقرارات المعمول بها في جامعة الكويت على هذه الجامعة.

(مادة خامسة)

يكون للجامعة ميزانية مستقلة وتدرج في الميزانيات العامة المتعاقبة للدولة اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون الاعتمادات المالية اللازمة لإقامة منشآت هذه الجامعة وتصميم مخططاتها الهندسية، وتنفيذ الأعمال الخاصة بإقامة الكليات والمراكز العلمية والمرافق والمباني والملحقات المتطلبية لاستكمالها .

(مادة سادسة)

يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون

(مادة سابعة)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

أمير دولة الكويت

صباح الأحمد الصباح

المذكرة الإيضاحية
للاقتراح بقانون في شأن إنشاء
جامعة حكومية بمحافظة مبارك الكبير أو الأحمدية

لما كان التعليم في مختلف مراحل ومستوياته وفروعه عماد الرقي والتقدم الحضاري في المجتمع لتنشئة وإعداد أجيال مستقبلة للعلم لرفعة الوطن وإعلاء مكانته بين الأمم، ومن ثم تحقيق الازدهار لأبنائه في جميع نواحي الحياة. ونظراً للزيادة المطردة في أعداد سكان دولة الكويت فضلاً عن الزيادة المتوقعة مستقبلياً في السنوات القادمة، ووفق ما جاءت به خطة الحكومة في إنشاء جامعات حكومية جديدة لمجابهة أعداد الراغبين في الالتحاق بالتعليم الحكومي العالي، فقد رؤى إعداد قانون لإنشاء جامعة حكومية جديدة في محافظة مبارك الكبير أو الأحمدية نظراً لان هاتين المحافظتين لا يوجد بهما أي منشآت جامعية فضلاً عن ابتعاد المحافظتين جغرافياً عن جامعة الكويت والمدينة الجامعية الأخرى المتوقع إنشاؤها في السنوات القليلة القادمة.

وتحقيقاً للأهداف التي تصب في خدمة أبنائنا الطلاب لاسيما فيما يتعلق منها بالشق التربوي والعلمي على المستوى الجامعي ولاستهداف برامج وأبنية ومنشآت تعليمية في النطاق العلمي والمنهج الصحيح والتنمية الروحية والفكرية وفقاً للخطط العلمية التي تحقق الرقي والتقدم للأجيال القادمة وفق المعطيات الصحيحة وإمكانات الدولة المادية والمعنوية ووصل ذلك كله بالحضارة العربية والإسلامية والأجنبية تلبية لحاجات البلاد من المتخصصين والفنيين والخبراء والعلماء والباحثين في مختلف المجالات فإن هذا القانون قد يفي بالغرض ويعمل على سد النقص الموجود حالياً في الأبنية والمنشآت الجامعية.

ووفقاً لذلك فقد نصت المادة الأولى لهذا القانون على تخصيص موقع جغرافي في إحدى محافظتي "مبارك الكبير أو الأحمدية" لإنشاء حرمين جامعيين منفصلين أحدهما للذكور والآخر للإناث بمساحة وقدرة استيعابية كافيتين لتحقيق غرض إنشاء الجامعة وما تحتويه من أبنية ومنشآت ومراكز علمية وبحثية.

وقد نصت المادة الثانية على أن يضم الحرم الجامعي مختلف الكليات والمراكز الجامعية والمرافق اللازمة لاستيعاب التخصصات المطلوبة بما يتماشى مع أهداف التنمية والنمو السكاني المتزايد ومتغيرات التخطيط المنهجي وحاجة سوق العمل.

وقد جاءت المادة الثالثة بأن تقوم بلدية الكويت والوزارات والجهات المعنية بتهيئة البنية التحتية اللازمة لهذه الجامعة وتوفير كل الإمكانيات والموارد المالية اللازمة في مدة أقصاها سنتان مع توفير الكفاءات والإمكانات والموارد المعنوية والمادية والمالية اللازمة .

كما نصت المادة الرابعة على أن تسري أحكام القانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٦٦ وكذلك القرارات المعمول بها في جامعة الكويت على هذه الجامعة وكذلك اللوائح والبنود التي تنظم عمل التعليم العالي - الجامعي - في دولة الكويت.

ونصت المادة الخامسة على أن يكون لتلك الجامعة ميزانية مستقلة وأن تدرج في الميزانيات العامة المتعاقبة اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون الاعتمادات المالية اللازمة لإقامة المنشآت والتصاميم للمخططات الهندسية لهذه الجامعة وتنفيذ الأعمال الخاصة بإقامة الكليات والمراكز العلمية والمباني والملحقات المطلوبة لاستكمالها والمنصوص عليها في المادة الثانية من هذا القانون.



State of Kuwait

٤٨٧ / ٤٦٦

دولة الكويت

المحترم

السيد رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد،،،

أتقدم بالاقترح بقانون المرفق في شأن إنشاء جامعة حكومية بمحافظة " الجبراء"، مشفوعا بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر .

مع خالص التحية

مقدم الاقتراح

عسكر عويد العنزي

بحال لجنة الشؤون التشريعية والقانونية
وتوزع على الأعضاء

اقتراح بقانون

في شأن إنشاء جامعة حكومية

بمحافظة " الجهراء "

- بعد الإطلاع على الدستور،
- وعلى القانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٦٦ في شأن تنظيم التعليم العالي و القوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (٦٣) لسنة ١٩٨٢ في شأن إنشاء الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب والقوانين المعدلة له ،
- وعلى القانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٩٦ بشأن تنظيم التعليم العالي في جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب والتعليم في المدارس الخاصة.
- وعلى القانون رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٤ بشأن إنشاء وتنظيم المدينة الجامعية الجديدة.
- وعلى القانون رقم (٣٣) لسنة ٢٠١٦ بشأن بلدية الكويت.
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقناه عليه وأصدرناه .

مادة (١)

يخصص موقع جغرافي في محافظة " الجهراء " لإقامة منشآت جامعة جديدة تتكون من حرمين جامعيين منفصلين أحدهما للذكور والآخر للإناث وذلك بمساحة وقدرة استيعابية كافية لتحقيق هذا الغرض .

مادة (٢)

يضم كل حرم جامعي مختلف الكليات والمراكز الجامعية والمرافق اللازمة لاستيعاب التخصصات المطلوبة .

مادة (٣)

تقوم بلدية الكويت والوزارات والجهات المعنية بتنفيذ البنية التحتية للجامعة الجديدة وتوفير كافة الإمكانيات والموارد المالية اللازمة لها في مدة أقصاها سنتان.

مادة (٤)

تسرى أحكام القانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٦٦ المشار إليه وكذلك اللوائح و القرارات المعمول بها في جامعة الكويت على هذه الجامعة.

مادة (٥)

يكون للجامعة ميزانية مستقلة وتدرج في الميزانيات العامة المتعاقبة للدولة اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون الاعتمادات المالية اللازمة لإقامة منشآت هذه الجامعة وتصميم مخططاتها الهندسية، وتنفيذ الأعمال الخاصة بإقامة الكليات والمراكز العلمية والمرافق والمباني والملحقات المتطلبه لاستكمالها .

مادة (٦)

يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون

مادة (٧)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

أمير دولة الكويت
صباح الأحمد الصباح

المذكرة الإيضاحية
للاقتراح بقانون في شأن إنشاء
جامعة حكومية بمحافظة "الجهراء"

لما كان التعليم في مختلف مراحل ومستوياته وفروعه عماد الرقي والتقدم الحضاري في المجتمع لتتسبب وإعداد أجيال مستقبلة للعلم لرفعة الوطن و إعلاء مكانته بين الأمم، ومن ثم تحقيق الازدهار لأبنائه في جميع مناحي الحياة .
ونظرا للزيادة المطردة في أعداد سكان دولة الكويت فضلا عن الزيادة المتوقعة مستقبليا في السنوات القادمة ، ووفق ما جاءت به خطة الحكومة في إنشاء جامعات حكومية جديدة لمجابهة أعداد الراغبين في الالتحاق بالتعليم الحكومي العالي ، فقد رأى إعداد قانون لإنشاء جامعة حكومية جديدة في محافظة الجهراء نظرا لأن هذه المحافظة لا يوجد بها أي منشآت جامعية فضلا عن ابتعاد المحافظة جغرافيا عن جامعة الكويت و المدينة الجامعية الأخرى المتوقع إنشاؤها في السنوات القليلة القادمة.
وتحقيقا للأهداف التي تصب في خدمة أبنائنا الطلاب لاسيما فيما يتعلق منها بالشق التربوي والعلمي على المستوى الجامعي واستهداف برامج وأبنية ومنشآت تعليمية في النطاق العلمي والمنهج الصحيح والتنمية الروحية والفكرية وفقا للخطط العلمية التي تحقق الرقي والتقدم للأجيال القادمة وفق المعطيات الصحيحة وإمكانات الدولة المادية والمعنوية ووصل ذلك كله بالحضارة العربية والإسلامية والأجنبية تلبية لحاجات البلاد من المتخصصين و الفنيين و الخبراء و العلماء والباحثين في مختلف المجالات فإن هذا القانون قد يفي بالغرض ويعمل على سد النقص الموجود حاليا في الأبنية و المنشآت الجامعية.